ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يوم من 100

الحرب الروسية الأوكرانية

هدنة أم استنزاف أم تقسيم؟

نسخة الكترونية

www.ecss.com.eg

29

التفاوض كمسار لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية

22

سلاح مزدوج: 100 يوم من الأداة الاقتصادية في الحرب

100 يوم من الحرب الروسية الأوكرانية ...

هدنة أم استنزاف أم تقسيم؟

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

توفيق اكليمندوس
رئيس مجموعة العمل

تحريــر ومراجعة
مها علام

المشاركون

أحمد بيومي
آية عبد العزيز
محمد صبري
محمود قاسم
مها علام

المنسق العام **نور وجيه**

إشراف الديجيتال **صفوة إيهاب**

إخـراج فني
إسلام علي

ملفات خاصة

يونيو 2022

حقوق الطبع محفوظة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

1 **المقدمة** 4

2 **الحسم المؤجل:** ملامح التفاعلات الميدانية خلال مائة يوم من الحرب 7

3 **واشنطن والمائة يوم الأولى من الحرب..** مشاركة كبرى دون انخراط عسكري 13

4 **تطورات الأمن الأوروبي** في سياق المائة يوم الأولى من الحرب الروسية الأوكرانية 18

5 **سلاح مزدوج:** 100 يوم من الأداة الاقتصادية في الحرب 22

6 **التفاوض** كمسار لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية 29

7 **السيناريوهات المحتملة** 33

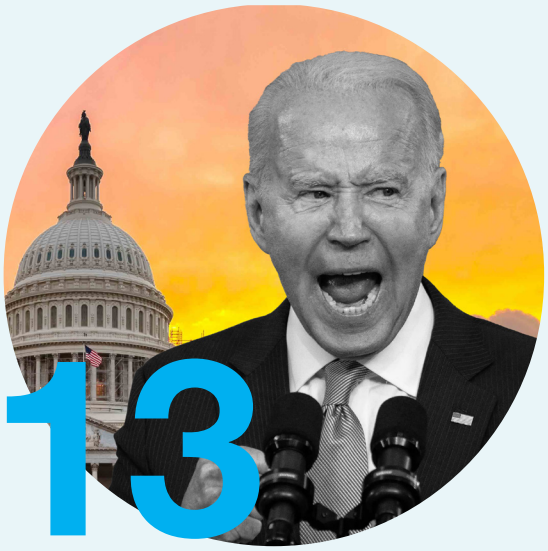

واشنطن والمائة يوم الأولى
من الحرب .. مشاركة كبرى
دون انخراط عسكري

السيناريوهات المحتملة

يوم من 100 الحرب الروسية الأوكرانية

هدنة أم استنزاف أم تقسيم

تجاوزت

الحرب الروسية الأوكرانية يومها المائة منذ اندلاعها في 24 فبراير 2022؛ وقد شهدت الحرب عددًا من التطورات؛ لعل أبرزها عدم قدرة روسيا على حسم الحرب لصالحها بشكل سريع كما كان متوقعًا. إذ بات العالم يشهد العالم مرحلة حرجة تحمل الكثير من مؤشرات التأزم، بطريقة دفعت بعض التحليلات إلى اعتبار المشهد الراهن بمثابة مقدمات لـــ"حرب عالمية ثالثة". فالصورة التي تغلف الحرب الروسية الأوكرانية أضحت تحوي مزيجًا متقاطعًا ومتشابكًا؛ فمن جهة، هناك مسار عسكري مشتعل تنخرط فيه روسيا وأوكرانيا كأطراف مباشرة، وينخرط فيه المعسكر الغربي كطرف غير مباشر يقدم الدعم التسليح؛ ومن جهة أخرى، تسير جهود التهدئة على خطى متواضعة من قبل عدد من الأطراف الدولية من أجل احتواء التصعيد الذي طالت تداعياته السلبية العالم بأسره.

كشفت المائة يوم الأولى من الحرب الروسية الأوكرانية عما بدا كحسابات روسية غير دقيقة للعملية العسكرية التي شنتها، كما كشفت عن عدد من الأمور التي لم تكن متوقعة؛ والتي يأتي في مقدمتها المقاومة الأوكرانية التي استطاعت أن تعرقل التقدم الروسي في الأراضي الأوكرانية، بل وتدفع موسكو إلى إعادة رسم أهدافها واستراتيجيتها؛ بجانب الاصطفاف الأوروبي الذي تبلور وبقوة على الرغم من فشل التوصل إليه في خضم عدد من الأزمات السابقة؛ إضافة إلى التأكيد مجددًا على محورية المظلة الأمنية الأمريكية التي قد شهدت موجة من التشكيك خلال السنوات الأخيرة.

ونظرًا لما مثلته الحرب الروسية الأوكرانية من تهديد مباشر للنظام الدولي القائم على القواعد، والذي تترأسه الولايات المتحدة، فقد أخذت واشنطن زمام المبادرة في رد الفعل الغربي على الغزو الروسي عبر اعتمادها على عددٍ من الأدوات، التي ساهمت في جعل واشنطن طرفًا رئيسًا في الحرب ولكن بدون انخراط. وإذ فرضت الحرب الروسية الأوكرانية على الدول الأوروبية عددًا من التحديات والتهديدات التي مثلت اختبارًا حقيقيًا لهيكلية الأمن الأوروبي، بطريقة دفعت بشكل قوي إلى ضرورة إعادة النظر في معادلة الأمن الأوروبي. الأمر الذي يؤشر على أن تداعيات هذه الحرب قد تمتد لسنوات عدة، حتى وإن توقفت المعارك في الميدان. تلك التداعيات التي لم تتوقف عند كونها عسكرية وأمنية، وإنما اتسعت لتشمل كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها؛ فضلاً عن عدم توقف هذه التداعيات عند حدود أوروبا، وإنما امتدت لتطال العالم بأسره.

واستنادًا إلى ذلك، يهدف هذا الإصدار إلى تقديم تحليلات بشأن المشهد المعقد المرتبط بالحرب الروسية الأوكرانية، وكذا تفكيك الأبعاد المتداخلة والمركبة لها والتداعيات التي ارتبطت بها، مع العمل على وضع رؤية استشرافية بشأن مساراتها المستقبلية من خلال تحديد السيناريوهات المحتملة. وفي هذا السياق، فقد عمد الإصدار إلى تحديد خمسة مداخل رئيسة لتفكيك تطورات الحرب الجارية بعد تجاوزها المائة يوم الأولى؛ ينصرف أولها إلى تطورات الوضع الميداني في أوكرانيا؛ ويستند ثانيها إلى تقييم الدور الأمريكي في الحرب؛ ويتصل ثالثها بتداعيات الحرب على هيكلية الأمن الأوروبي؛ ويتعلق رابعها بالاقتصاد في إطار كونه أداة العقاب الغربي لروسيا من جانب، وفي إطار كونه أيضًا الجانب الأكثر تأثيرًا على دول العالم؛ ويدور خامسها حول المسار التفاوضي، والفرص التي يحملها للتوصل للتهدئة ووضع حرب للحرب. وأخيرًا، سيركز الإصدار على المسارات المستقبلية للحرب من خلال النظر في السيناريوهات المحتملة.

محطات في عمر مائة يوم من الحرب

24 فبراير	بداية الحرب الروسية على أوكرانيا
26 فبراير	توسيع الهجمات الروسية على كافة محاور القتال
28 فبراير	بدء الجولة الأولى من المفاوضات بين الطرفين
25 مارس	روسيا تعلن نجاح المرحلة الأولى من العملية العسكرية في تحقيق أهدافها
1 أبريل	اتهام روسيا بارتكاب مذبحة بوتشا
9 أبريل	تعيين الجنرال الروسي "ألكسندر دفورنيكوف" لقيادة الحرب الروسية
14 أبريل	غرق الطراد الروسي "موسكوفا"
9 مايو	خطاب بوتين في ذكر النصر
18 مايو	تخلي السويد وفنلندا عن الحياد
19 مايو	الكونجرس يقر بتقديم مساعدات بقية 40 مليار دولار لأوكرانيا
20 مايو	احكام موسكو سيطرتها على ماريوبول

الحسم المؤجل

ملامح التفاعلات الميدانية خلال مائة يوم من الحرب

محمود قاسم

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تدخل

الحرب الروسية الأوكرانية يومها المائة منذ اندلاعها في 24 فبراير 2022، وقد أفرزت تلك الفترة عددًا من التحولات على مختلف الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والإنسانية، والعسكرية، كما أنها أدت لجملة من التغيرات الاستراتيجية، لعل أبرزها تخلي فنلندا والسويد عن 70 عامًا من الحياد، بعدما تقدمتا بطلب للحصول على عضوية حلف «الناتو». يضاف لذلك التطور الذي طرأ على العقيدة العسكرية لعدد من الدول وعلى رأسها ألمانيا، التي اتجهت لتحديث وتطوير الجيش. وسط هذه التحولات التي شهدتها المائة يوم الأولى من الحرب يظل عدم قدرة القوات الروسية على حسم المعركة بشكل سريع -كما كان متوقعًا- أحد أبرز الملامح التي تشكلت خلال تلك الفترة.

اعتبارات مؤثرة

بدأت موسكو حربها على أوكرانيا عبر تكثيف الهجمات الصاروخية، إذ أشار عدد من التقديرات إلى أن الغزو الروسي بدأ بنحو 100 صاروخ استهدفت المراكز الحيوية في البلاد، وسرعان ما تحولت الهجمات الصاروخية لغزو شامل من خلال القوات الجوية والبرية والبحرية. وقد مرت تلك الحرب بمراحل مختلفة سواء ما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية أو تكتيكات الحرب، أو تلك التي ترتبط بالأهداف الروسية بشكل عام، وهو ما يمكن التعرض إليه على النحو التالي:

تعدد محاور القتال والمواجهة:

عملت روسيا على تطويق أوكرانيا وفرض خناق كامل عليها عبر محاصرتها من ثلاثة اتجاهات رئيسية، حيث وظفت حالة الحشد والتعبئة لقواتها العسكرية التي تمركزت شمالاً في بيلاروسيا خلال المناورات المشتركة بين الطرفين والتي اعتُبرت بمثابة تهيئة للحدود الشمالية كأحد مسارح الحرب ونقاط الانطلاق الروسية نحو كييف. كما تحركت القوات الروسية من الشرق تجاه خاركيف، وإقليم دونباس، علاوة على استغلال سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم جنوب البلاد للتمدد تجاه خيرسون، بجانب تواجد الأسطول الروسي في البحر الأسود، الأمر الذي منح روسيا في البداية قوة ضغط كبرى على أوكرانيا، وهو ما أظهر رغبة روسيا في حسم المواجهة مبكرًا، ومساعيها لتحقيق أهدافها في أقل وقت ممكن.

> **"سعت روسيا في بداية الحرب إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها شل القدرات العسكرية الأوكرانية عبر تدمير البنية العسكرية، وبسط سيطرتها على المدن الحيوية والرئيسية في أوكرانيا (كييف، خاركيف، أوديسا)"**

ارتباك الحسابات الروسية:

سعت روسيا في بداية الحرب إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها شل القدرات العسكرية الأوكرانية عبر تدمير البنية العسكرية، وبسط سيطرتها على المدن الحيوية والرئيسية في أوكرانيا (كييف، خاركيف، أوديسا)، وذلك بهدف إسقاط النظام القائم وتحييد أوكرانيا بعيدًا عن الغرب، فضلاً عن نزع سلاحها. ومع مرور مائة يوم بدا أن تحقيق تلك الأهداف قد اصطدم بمشهد محكوم بعدد من الاعتبارات من بينها: رد الفعل الأوكراني والمقاومة غير المتوقعة من قبل القوات المسلحة الأوكرانية. فعلى الرغم من الفوارق الكمية والنوعية سواء من حيث القدرات والتسليح لصالح الجيش الروسي، إلا أن هذا التفوق لم يكن كافيًا في ظل نمط حرب المدن التي فرضت نفسها على المشهد، والتي ساهمت في إرباك حسابات روسيا. يُضاف لذلك، حجم الدعم والمساعدات العسكرية المقدمة من الغرب لأوكرانيا؛ علاوة على التحديات اللوجيستية التي تعرض لها الجيش سواء ما يتعلق بنقص الإمدادات أو الوقود بجانب الروح المعنوية لعناصر القوات المسلحة الروسية، مما ساهم في تقليص الأهداف العسكرية لموسكو وإجبارها على إعادة التموضع وترتيب أولوياتها.

ترتيب الأولويات وإعادة التموضع:

أخفقت القوات الروسية في تحقيق تقدم ميداني كبير في شمال أوكرانيا، كما لم تتمكن من إخضاع كييف لسيطرتها؛ ورغم المحاولات العديدة وتكثيف الجهود لاقتحامها، إلا أن أقصى ما وصلت إليه القوات مسافة تبعد عن العاصمة بنحو 15 كيلومترًا؛ وعليه، فقد كان إعلان أوكرانيا سيطرتها الكاملة على كييف مطلع أبريل 2022 ترجمة حقيقية للتعثر العسكري الروسي. من هنا، بدأت روسيا في سحب قواتها من الشمال وتغيير نمط الهجوم متعدد الاتجاهات مع التركيز على جنوب وشرق أوكرانيا. وقد صاحب هذا التحول تعيين الجنرال الروسي «ألكسندر دفورنيكوف» (9 أبريل)، لقيادة الحرب الروسية، بهدف التعاطي مع الإخفاقات والتراجع الميداني ومعالجة التحديات التي واجهت روسيا. وبخلاف صعوبة الحسم الميداني، فقد أُصيبت روسيا بصدمة كبيرة على خلفية غرق الطراد الروسي «موسكوفا» (14 أبريل)؛ وعلى الرغم من أن هذا الحادث لم يؤثر كليًا على مجريات الحرب، إلا أن رمزية السفينة كونها الأكبر في الأسطول الروسي في البحر الأسود، ودورها كمركز للقيادة والتحكم، ناهيك عن قدرتها على توفير مساحة حركة للدفاع الجوي الروسي، علاوة على توظيف أوكرانيا للحادث باعتبارها نصرًا أوكرانيا، قد أثر على الأقل على القوات الروسية من الناحية المعنوية.

> **"يُمكننا فهم التركيز الروسي على جنوب وشرق أوكرانيا في ضوء القرب من الحدود الروسية ما يعني تحصين القوات الروسية بشكل كبير من الضربات الأوكرانية، وتفادي الخسائر التي يُمكن التعرض لها"**

وقد أكد خطاب النصر (9 مايو) التغير الذي طرأ على الاستراتيجية الروسية، إذ ذكر الرئيس «فلاديمير بوتين» خلال كلمته إقليم دونباس أكثر من مرة، دون أن يتطرق لأية مدينة أو منطقة في أوكرانيا، مما قد يُظهر استراتيجية روسيا العسكرية في تلك المرحلة، والتي تركز على جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك والعمل على السيطرة عليهما بشكل تام. وفي هذا السياق، يُمكننا فهم التركيز الروسي على جنوب وشرق أوكرانيا في ضوء القرب من الحدود الروسية ما يعني تحصين القوات الروسية بشكل كبير من الضربات الأوكرانية، وتفادي الخسائر التي يُمكن التعرض لها، علاوة على هدفها الاستراتيجي المتمثل في عزل أوكرانيا بحريًا ومحاولة إنشاء خط بري يربط بين القرم التي تسيطر عليها روسيا والمنطقة الشرقية في أوكرانيا.

خريطة التفاعلات العسكرية في الحرب الروسية الاوكرانية حتي 10يونيو 2022

* Assessed Russian advances are areas where ISW assesses Russian forces have operated in or launched attacks against but do not control.

تأمين المكاسب الميدانية:

ضغطت القوات الروسية في المناطق الجنوبية والشرقية لأوكرانيا، وعملت على حصد مكاسب ميدانية تضمن لها مزيدًا من النفوذ، وقد كان الإعلان عن السيطرة التامة على ماريوبول (15 مايو) أحد المكاسب الكبرى التي حققتها روسيا في أعقاب تكثيف العمليات في تلك المنطقة، نظرًا لأهميتها الاستراتيجية حيث تقع في منطقة وسط بين شبة جزيرة القرم وإقليم دونباس؛ وعليه، تساعد السيطرة عليها في عملية الربط البري بين روسيا والأقاليم التي تسيطر عليها في أوكرانيا. يُضاف لذلك أن حسم ماريوبول يعني عزل أوكرانيا عن أحد أكبر موانئها البحرية، ما يجعل روسيا متحكمًا رئيسًا في حركة الصادرات، ناهيك عن الأهمية الاقتصادية لماريوبول كمركز ضخم لصناعة الحديد والصلب. كما عززت روسيا مكاسبها بالسيطرة على منطقة خيرسون جنوب أوكرانيا في أوقات مبكرة من الحرب، قبل أن تبدأ السلطات المسيطرة عليها الدعوة لإجراء استفتاء للانضمام لروسيا على غرار انضمام القرم 2014.

من ناحية أخرى، تعمل روسيا على تأمين سيطرتها العسكرية على إقليم الدونباس شرق أوكرانيا، حيث يخوض الطرفان في الوقت الراهن- معارك حول مدينة «سيفيرودونتسك»، وفي حال سقوط تلك المدنية، فإن ذلك يعني سيطرة روسيا على منطقة لوهانسك بالكامل؛ ورغم عدم تحقيق

> **"سعت روسيا في بداية الحرب إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها شل القدرات العسكرية الأوكرانية عبر تدمير البنية العسكرية، وبسط سيطرتها على المدن الحيوية والرئيسية في أوكرانيا (كييف، خاركيف، أوديسا)"**

روسيا لكامل أهدافها من تلك الحرب، وعدم قدرتها على إسقاط كل المدن الحيوية بما في ذلك العاصمة، إلا أن عددًا من التقديرات تنظر لنجاح روسيا في مضاعفة المساحات التي تسيطر عليها في أوكرانيا باعتباره مكسبًا مهمًا يمكن توظيفه في تعزيز حضورها المستقبلي هناك؛ حيث تسيطر روسيا حاليًا على مساحة تقدر بنحو 20% بعدما كانت تسيطر على 7% خلال عام 2014 بعد ضم شبه جزيرة القرم.

تكلفة باهظة:

تصاعدت تكلفة الحرب خلال المائة يوم على مستوى الخسائر البشرية والبنية التحتية، فعلى صعيد الخسائر في صفوف القوات الروسية، وبالرغم من أن روسيا لم تعلن منذ 25 مارس عن أية تقارير بشأن الضحايا في صفوفها والتي وصلت وقتها لنحو 1351 قتيلًا،و3825 مصابًا، إلا أن التقديرات تُشير لمقتل أكثر من 30 ألف جندي حسبما أشار الرئيس الأوكراني، كما قدرت بريطانيا الخسائر الروسية بنحو 15 ألف. ورغم صعوبة التحقق من تلك الأرقام، إلا أننا لا يمكننا أن نتجاهل الحرب النفسية والدعائية التي يخوضها الطرفان، ومحاولة التأثير على الروح المعنوية للخصم. وعلى صعيد الخسائر في صفوف القوات الأوكرانية، فقد أكد «فلوديمير زيلينسكي» أن من 60 إلى 100 جندي أوكراني يموتون في القتال كل يوم، مع إصابة حوالي 500 آخرين.

من ناحية أخرى، تسبب القصف - وفقًا لعدد من التقارير- في تدمير نحو 38 ألف مبنى سكني، و180 منشأة تعليمية، كما شملت الخسائر الأخرى نحو 50 جسرًا للسكك الحديدية، و500 مصنع و500 مستشفى. يضاف لذلك تفاقم أزمة اللاجئين، حيث وصل عدد اللاجئين لما يقرب من 6.8 ملايين شخص. ولا شك أن انعكاسات الحرب ستكون حاضرة في تكلفة إعادة الإعمار، إذ أشار الرئيس الأوكراني إلى أن إعادة الإعمار ستتكلف نحو 600 مليار دولار؛ كما أشار عدد من التقديرات إلى أن التكلفة الإجمالية للإعمار قد تتراوح ما بين 220 مليار دولار إلى 540 مليار دولار؛ لذا، يتضح أن الحد الأعلى لتلك التكلفة يتجاوز ثلاثة أضعاف الناتج الإجمالي لأوكرانيا قبل الحرب الروسية، ومن المحتمل أن ترتفع تلك التقديرات في ظل استمرار الحرب.

تنامي ظاهرة استجلاب الوكلاء:

كان نمط حرب العصابات والمدن بارزًا خلال المائة يوم من الحرب الروسية الأوكرانية، الأمر الذي استدعى قيام طرفي الصراع بالعمل على استقطاب عدد من الميليشيات والمقاتلين الأجانب لصفوفهما. ففي مطلع مارس أعلن الرئيس الأوكراني أن نحو 20 ألف مقاتل أجنبي يمكن أن ينضموا للقتال في صفوف أوكرانيا؛ وهو الأمر ذاته الذي أكده وزير الدفاع الروسي، حينما أشار إلى طلب 16 ألف مقاتل للانضمام لروسيا في تلك الحرب. وبالتالي، بات استجلاب الوكلاء وتوظيف المقاتلين الأجانب ضمن ملامح تلك الحرب، على الرغم من إدراك الطرفين لخطورة هذا التوظيف وما يمكن أن يفرزه من تحويل أوكرانيا لساحة محتملة لتصدير الإرهاب والعنف لدول الجوار في أعقاب انتهاء الحرب، إلا أن هذه المخاوف لم تُثن أطراف الحرب عن اللجوء لتلك الأداة، خاصة بعدما تم الإعلان عن تشكيل الفيلق الدولي للمتطوعين الأجانب لمساندة أوكرانيا في تلك الحرب.

في الأخير، كشفت المائة يوم الأولى من الحرب الروسية الأوكرانية عن حسابات روسية غير دقيقة لمجريات الأمور الميدانية والخطة الاستراتيجية للحرب على الأقل خلال الأسابيع الأولى، كما أظهرت مستوى غير متوقع من المقاومة الأوكرانية في ظل اصطفاف الولايات المتحدة والغرب خلف كييف وعلى الرغم من قيام موسكو بتغيير استراتيجيتها والتركيز على شرق أوكرانيا، إلا أن الحسم لا يزال مؤجلاً.

واشنطن والمائة يوم الأولى من الحرب

مشاركة كبرى دون انخراط عسكري

مها علام

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نظرًا لما مثلته الحرب الروسية الأوكرانية من تهديد مباشر للنظام الدولي القائم على القواعد، والذي تترأسه الولايات المتحدة، فقد أخذت واشنطن زمام المبادرة في رد الفعل الغربي على الغزو الروسي عبر اعتمادها على عددٍ من الأدوات. وعلى الرغم من اتساع وتعقد التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على واشنطن وحلفائها، إلا أن واشنطن قد استطاعت أن تحقق جملة من المكاسب على أصعدة متعددة. الأمر الذي يثير التساؤلات بشأن تقييم التعاطي الأمريكي مع الحرب الروسية الأوكرانية بعد مرور 100 يوم.

معادلة التعاطي الأمريكي مع الحرب

ساهم التصعيد العسكري الروسي ضد أوكرانيا في النيل من صورة واشنطن، والتشكيك في مكانتها على رأس النظام الدولي، بطريقة حملت تداعيات سلبية لا يمكن إغفالها على الولايات المتحدة وحلفائها؛ ومن أبرزها:

- النيل من صورة واشنطن، سيما وأن مشهد الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان لم يتلاشَ بعد من الأذهان.
- محاولة لتقويض النظام الدولي القائم على القواعد والتشكيك في مكانة واشنطن على رأس هيكل النظام الدولي.
- فرض مزيد من الضغوط على الاقتصاد الأمريكي الذي يصارع من أجل التعافي في أعقاب الموجات المتعددة من جائحة كوفيد19-.
- اختبار قوة حلف «الناتو» وتماسك الترتيبات التي رسمتها واشنطن في أوروبا عمليًا.
- التشويش على الأولويات الخارجية لواشنطن صوب منطقة (الهندي – الهادئ)، لتطويق الصين باعتبارها التهديد الأهم.

واستنادًا إلى ذلك، فقد أخذت واشنطن زمام المبادرة في رد الفعل الغربي على الغزو الروسي الذي هدف إلى معاقبة وعزل روسيا على الساحة الدولية؛ ففي مستهل التصعيد الجاري أعلنت واشنطن رفضها التام لما يسمى بـ«الخطوط الحمراء الروسية»، ثم سار الرد الأمريكي على التصعيد الروسي الذي اندلع في 24 فبراير الماضي وفق أربعة مسارات متوازية:

الأول: فرض عقوبات اقتصادية موسعة:

كرد مباشر على شروع روسيا في العملية العسكرية ضد أوكرانيا، قامت واشنطن بفرض حزمات متتالية من العقوبات الاقتصادية استهدفت الرئيس «بوتين» وكافة الشخصيات القريبة منه وأسرهم؛ كما استهدفت مؤسسات؛ أبرزها تلك التي استهدفت قطاع المصارف في روسيا، وشملت تجميد أصول البنوك الروسية الخارجية، بما في ذلك أصول البنك المركزي. ووصلت قيمة الاحتياطات المملوكة للبنك المركزي الروسي التي تم تجميدها إلى أكثر من 300 مليار دولار، أي ما يقرب من نصف الاحتياطيات الروسية. علاوة على ذلك، فقد أعلنت واشنطن حظر دخول الطاقة الروسية للولايات المتحدة، كما قامت بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، في 25 مارس الماضي، بتشكيل «فريق عمل» بهدف الحد من اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية.

الثاني: تكثيف المساعدات المقدمة إلى أوكرانيا:

أعلنت واشنطن منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب عن وقوفها إلى جانب أوكرانيا، وتكثيف المساعدات المقدمة لها. وقد تُوِّجت هذه المساعدات بموافقة مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية ساحقة في مايو المنصرم، لصالح حزمة الطوارئ الخاصة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية والإنسانية لأوكرانيا بقيمة تقترب من 40 مليار دولار. وقد علق الرئيس «بايدن» على هذه الخطوة قائلاً إن إقرار هذا القانون «يضمن عدم حدوث أي تأخير في التمويل الأمريكي لأوكرانيا». ومن الجدير بالذكر أيضًا أن واشنطن قد وفرت العديد من الأسلحة والعتاد والذخيرة لكييف منذ بدء الحرب بطريقة عرقلت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا؛ مثل: المدفعية الثقيلة، ومدافع الهاوتزر، والطائرات التكتيكية بدون طيار، وصواريخ «جافلين»؛ كما كشف مؤخرًا عن إرسال راجمات «هيمارس»، وصواريخ يصل مداها إلى 80 كم.

الثالث: تعزيز المظلة الأمنية لـ«الناتو» بقيادة واشنطن:

عمدت واشنطن منذ انطلاق الشرارة الأولى للحرب إلى إعادة تموضع وجودها في الساحة الأوروبية. فقد ذكر حينها «جون كيربي» -المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية- في مؤتمر صحفي «قررنا إرسال ألف جندي أمريكي من ألمانيا إلى رومانيا، كما سيتوجه نحو ألفي جندي من قاعدة فورت براج في ولاية نورث كارولينا إلى ألمانيا ورومانيا وبولندا». موضحًا أن هذه القوات «ستضمن دفاعًا قويًا عن الحلفاء».

ومن ناحية أخرى، دعمت واشنطن بقوة سياسة «الباب المفتوح» الخاصة بحلف «الناتو»، سواء في تعليقها عن حق أوكرانيا في إبداء رغبتها للانضمام لحلف «الناتو»، أو في تشجيع كسر فنلندا والسويد لحيادهما ودخولهما حلف «الناتو» وهو ما يعد بمثابة انتصار استراتيجي للمعسكر الغربي في وجه موسكو. ما يعني أنه منذ بدء الحرب وحتى الآن يتبلور بوضوح وجود سعي أمريكي لتعزيز مركزية حلف «الناتو» في ضمان الأمن الأوروبي بطريقة تقطع الطريق أمام دعوات الاستقلال الأوروبي.

الرابع: إدانة روسيا داخل أروقة المنظمات الدولية:

نظرًا لما حملته الحرب الروسية ضد أوكرانيا من رسالة واضحة لدحض النظام الدولي القائم على القواعد، ومحاولة التأسيس لقواعد جديدة للعبة السياسية على الساحة الدولية، فيما دفع المراقبون إلى اعتبار روسيا «قوة مراجعة» Revisionist؛ فقد اتجهت واشنطن إلى التركيز على إدانة روسيا داخل أروقة الكيانات الأممية؛ كمجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان؛ من أجل إرسال رسالة مفادها أن هذه المؤسسات لا يزال بيدها منح الشرعية؛ مع تأكيد عزل روسيا على الساحة الدولية.

الأرباح المحتملة لواشنطن في الحرب

> على الرغم من التداعيات السلبية التي مُنيت بها واشنطن بسبب الحرب، وعلى الرغم أيضًا من التكاليف المتزايدة التي تحملتها واشنطن كنتيجة للحرب، إلا أنه لا يمكن إغفال وجود جملة من المصالح التي تخدم واشنطن في ظل هذه الحرب، التي قد تبرز كمبررات على وجود رغبة أمريكية لإطالة أمد الحرب

الأرباح المحتملة لواشنطن في الحرب

على الرغم من التداعيات السلبية التي مُنيت بها واشنطن بسبب الحرب، وعلى الرغم أيضًا من التكاليف المتزايدة التي تحملتها واشنطن كنتيجة للحرب، إلا أنه لا يمكن إغفال وجود جملة من المصالح التي تخدم واشنطن في ظل هذه الحرب، التي قد تبرز كمبررات على وجود رغبة أمريكية لإطالة أمد الحرب؛ يمكن بلورة أبرزها على النحو التالي:

محاولة ترميم الانقسام الداخلي:

يعد الشارع الأمريكي الهدف الأساسي لأي إدارة أمريكية، سيما في السنوات التي تشهد انتخابات سواء رئاسية أو برلمانية؛ علمًا بأن العام الجاري يشهد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس. تولى الرئيس «بايدن» في مرحلة تشهد فيها أمريكا حالة انقسام شديدة؛ لذا، فقد سعى منذ توليه إلى البحث عن قضية توافقية لديها القدرة على ترميم الانقسام الداخلي؛ وعليه، فقد أكد في أكثر من مناسبة على استعادة واشنطن لمكانتها العالمية، مع التأكيد على دعم الحلفاء والشركاء، انطلاقًا من كونها مسألة تحمل قدرًا من التوافق الداخلي.

واتصالاً بذلك، يبدو أن الإدارة الأمريكية قد استغلت الحرب الجارية من أجل تعزيز حالة التوافق الداخلي حولها باعتبارها قضية مشتركة؛ وهو ما يمكن استنتاجه من خطاب (حالة الاتحاد) الذي ألقاه «بايدن» في مستهل مارس الماضي، والذي فرضت الحرب نفسها في طياته. وغلفت الأجواء المحيطة بإلقاء الخطاب حالة من الإيجابية والدعم والتأييد من قبل الديمقراطيين والجمهوريين على السواء. وفي أعقاب ذلك، أشارت بعض استطلاعات الرأي مثل (Marist College / NPR / PBS NewsHour)، التي تمت خلال مارس، إلى تزايد شعبية «بايدن» في أعقاب الغزو الروسي بما يقرب من خمس نقاط.

دَفعة للاقتصاد الأمريكي:

يمر الاقتصاد الأمريكي بمرحلة تعثر بدأت مع جائحة كورونا (كوفيد- 19)، واستمرت خلال موجاتها المختلفة. وفي خضم الحرب الجارية على الساحة الأوكرانية، فقد شنت واشنطن حربًا اقتصادية شرسة ضد موسكو، ما ألقى بظلاله على الاقتصاد الدولي من خلال وقوع ارتباك في سلاسل التوريد، والارتفاعات الكبرى في أسعار السلع والمنتجات والخدمات؛ الأمر الذي قد يعزز فرص المنتجات الأمريكية (مثل: القمح والذرة)؛ وهو ما لفت إليه وزير الزراعة الأمريكي، خلال جولته بالإمارات في 19 فبراير الماضي.

كما تبدو مسألة التضييق على البترول والغاز الروسي فرصة لدعم قطاع الطاقة الأمريكي على الساحة الدولية. ففي مستهل العام الجاري، تمكنت الولايات المتحدة من الاستحواذ عن لقب أكبر مُصدِّر للغاز الطبيعي المسال في العالم، عقب ارتفاع عمليات التسليم إلى أوروبا.

دعم صناعة السلاح الأمريكية:

يبدو أن صناعة السلاح قد هيمنت على السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وقد أثبتت في أكثر من مناسبة أنها طوق النجاة للاقتصاد الأمريكي. أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى هواجس أمنية لأوروبا دفعتها إلى تعزيز دفاعاتها، الأمر الذي يعني في مضمونه فرص تزايد مبيعات الأسلحة الأمريكية لها. فعلى سبيل المثال، قررت ألمانيا شراء طائرات من طراز «إف-35» من صنع شركة «لوكهيد مارتن»؛ واتجهت بولندا لشراء أنظمة «ريبر» المتطورة للطائرات المسيرة.

كما تعمل الصراعات -بشكل عام- كمختبرات لتقنيات الأسلحة الجديدة، التي تحمل قدرًا أكبر من الدعاية نتيجة التغطية الإعلامية الكثيفة للبؤر الساخنة. لذا، أعلنت شركة «لوكهيد مارتن» عزمها مضاعفة إنتاج صواريخ «جافلين» المضادة للدبابات، التي أثبتت نجاحها في مساعدة الجيش الأوكراني. هذا، وقد ذكر «جريج هايز»، الرئيس التنفيذي لشركة «ريثيون»، أن «ارتفاع مستوى التوترات في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية سيؤدي إلى ازدياد المبيعات دوليًا».

تعزيز التحالف عبر الأطلسي:

شهدت فترة حكم «ترامب» ارتدادًا وتراجعًا للتحالف عبر الأطلسي، حمل هذا الوضع في طياته مؤشرات على اختلاف الأولويات بين واشنطن من جانب وحلفائها الأوروبيين من جانب آخر؛ سيما مع دعوات لبناء الجيش الأوروبي الموحد. ومن ثم، فقد حمل التصعيد الروسية فرصًا هائلة لإعادة تبني أجندة موحدة للعلاقات عبر الأطلسي انطلاقًا من الدعم الكبير الذي قدمته واشنطن لحلفائها الأوروبيين.

واستنادًا إلى ذلك، أكد «بايدن» في أكثر من مناسبة أن التنسيق بين حلفاء وشركاء واشنطن بلغ أعلى مستوياته؛ كما قدمت الحرب الجارية دليلًا عمليًا على أهمية «الناتو»، ودوره الحيوي في حماية أمن أوروبا. علاوة على ذلك، فقد ساهمت الحرب في كسر حياد بعض الدول، على رأسها (السويد وفنلندا). كما اتجهت الدول الأوروبية لزيادة إنفاقها الدفاعي، وهي النقطة الخلافية التي استمرت لعقود، منذ حكم الرئيس الأمريكي «دوايت أيزنهاور».

التأكيد على قوة النظام الدولي الذي تتزعمه واشنطن:

نظرًا لما حمله التصعيد الروسي ضد أوكرانيا من رسائل لدحض النظام الدولي القائم على القواعد، فقد سعت واشنطن إلى تزعم كافة جهود عقاب روسيا وعزلها عن العالم على كافة الأصعدة (السياسية والاقتصادية والعسكرية). لذا، فقد وفرت الحرب لواشنطن فرصة لإعادة تأكيد قيادتها للعالم، وتعزيز دورها في توجيه قواعد اللعبة السياسية على الساحة الدولية؛ كما اتجهت إلى المنظمات الدولية من أجل إرسال رسالة مفادها أن هذه المؤسسات لا يزال بيدها منح الشرعية.

يبدو أن ما يجري من عقاب ضد روسيا يحمل درسًا لكافة دول العالم، وفي مقدمتها الصين، مفاده أن واشنطن هي التي تملك «المنح والمنع». واتصالاً بذلك، فقد استغلت واشنطن الحرب للربط بين الساحتين الأوروبية والآسيوية؛ وهو ما عكسته الزيارة التي قام بها الرئيس «بايدن» إلى آسيا في أواخر مايو الماضي؛ فيما بدا كمحاولة لربط دوائر الاهتمام الأمريكي ببعضها بعضًا. إذ علق مستشار الأمن القومي الأمريكي على عدم وجود تعارض بين الاهتمام الأمريكي بأوروبا وآسيا، بالاستناد إلى أن القضايا الأوروبية والآسيوية يُعزز بعضها بعضًا.

مجمل القول، إنه بالنظر إلى مرور 100 يوم على الحرب الروسية الأوكرانية، يتضح أنها قد حملت عددًا من التداعيات السلبية على واشنطن ومكانتها العالمية؛ إلا أن طريقة التعاطي الأمريكي مع الحرب قد عززت من مكاسب واشنطن؛ غير أنه لا يمكن إغفال أن هذه الحرب وما تحمله من مكاسب محتملة قد تفرض في الوقت ذاته تكاليف مرتفعة، بل وتحمل قدرًا عاليًا من المخاطرة التي قد تؤدي إلى سلسلة متصلة من المخاطر ليس فقط لواشنطن وحلفائها وإنما للعالم بأسره.

تطورات الأمن الأوروبي

في سياق المائة يوم الأولى من الحرب الروسية الأوكرانية

آية عبد العزيز

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تواجه الدول الأوروبية عددًا من التحديات والتهديدات التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية، في مقدمتها محاولات روسيا المستمرة لإعادة هيكلة الأمن الأوروبي وفقًا لتصوراتها، وبما يضمن مصالحها، ويعزز نفوذها في النظام الدولي كقوة عالمية، من خلال التصدي للمشروع الغربي التوسعي على حدودها. علاوة على حالة الانقسام المستمرة بين الدول الأوروبية بشأن كيفية التعاطي مع روسيا، والتصدي لطموحها، وردع تحركاتها، بالرغم من أن الهدف كان متوافقًا عليه ولكن آليات التنفيذ لم تكن موحدة، وهو ما دفع روسيا للقيام بحربها اعتقادًا منها بتواضع قدرة القوى الأوروبية على بلورة استجابة متوافقة بشأنها. الأمر الذي يثير التساؤلات بشأن تقييم الاستجابة الأوروبية بعد مرور 100 يوم من الحرب.

استجابة موسعة لم تكن متوقعة

مع اندلاع الحرب، التي كانت تنفيها موسكو، بزعم أن عمليات الحشد المُتمركزة على الحدود الأوكرانية لا تمثل تهديدًا، كما أنها سترجع إلى ثكناتها بعد قيامها بالمناورات العسكرية المُخطط لها مسبقًا. في المقابل كانت الاستخبارات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تنفي هذه الرواية، وتحذر من احتمالية هجوم وشيك على أوكرانيا. وبالفعل، فقد صدقت هذه التحذيرات الأمر الذي دفع الدول الأوروبية لإعادة النظر في سياساتهم الخارجية والأمنية. الأمر الذي فرض عليهم اتخاذ عدد من التحركات التي تتمثل فيما يلي:

- تنسيق الدول الأوروبية استجاباتها مع الولايات المتحدة وحلف «الناتو»، لتأكيد اتحادهم وتعاونهم في مواجهة روسيا، ودعمهم لأوكرانيا على كافة المستويات؛ وهو ما تجسد في المساعدات العسكرية والإنسانية والمالية التي تلقتها، وما زالت مستمرة حتى الآن.

- إدانة روسيا في المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة؛ بجانب فرض حزم مُتتالية من العقوبات الاقتصادية، بما في ذلك، الوقف التدريجي للاعتماد على الطاقة الروسية.

- تراجع الدول الأوروبية الكبرى عن انتقاداتها لحلف «الناتو»، وفي مقدمتها فرنسا، التي قد انتقدت سابقًا تعاطيه مع الأزمات السياسية ووصفته بأنه في حالة «موت دماغي»؛ أما الآن فقد صرح الرئيس الفرنسي بأن الحرب كانت بمثابة «صدمة كهربائية» للحلف، استطاع خلالها تنسيق استجاباته بشأن روسيا.

- أدت الحرب إلى تراجع الحديث عن فكرة (الاستقلال الاستراتيجي) المرتبطة بتقليل الاعتماد على واشنطن وحلف «الناتو». في المقابل، حفزت الدول الأوروبية على إعادة التفكير في سياساتها الدفاعية والأمنية بشكل عملي؛ وهو ما تمت ترجمته في إرسال حزمة مساعدات عسكرية تقدر بنحو 500 مليون يورو لكييف؛ كما بلغ إجمالي مساعدات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما يقرب من 3.1 مليارات دولار، بجانب 1.5 مليار دولار من المؤسسات التابعة للاتحاد، بالإضافة إلى تقديم بنك الاستثمار الأوروبي 2.1 مليار دولار، وذلك بحلول نهاية شهر أبريل. علاوة على ذلك، فقد تم اعتماد مشروع «البوصلة الاستراتيجية» في مارس 2022، التي تستهدف زيادة قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الاستجابة للأزمات والصراعات بكفاءة وفاعلية.

- تخلي عدد من الدول الأوروبية عن سياسة (الحياد الاستراتيجي)، إذ تجري حاليًا خطوات متقدمة تقوم بها كل من فنلندا والسويد نحو الانضمام إلى حلف «الناتو»، وهو ما سيعزز تواجد الحلف على الأراضي الأوروبية، ويمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الروسي. لذا، فقد انتقدت روسيا هذا التحرك ووعدت بالرد عليه؛ نظرًا لكون روسيا تشترك مع فنلندا في حدود بطول 1300 كيلومتر، وهو ما سيزيد من الحدود المشتركة بين «الناتو» وروسيا، أما بالنسبة للسويد التي لا تمتلك حدودًا مع روسيا، يبدو التهديد الناجم عن تحركها يرتبط بفرص قيام «الناتو» بنشر قواته على أرضيها وهو ما يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن روسيا ومجالها الحيوي.

> **"دفعت الحرب الروسية الأوكرانية الدول الأوروبية إلى إعادة النظر في سياساتهم الخارجية والأمنية"**

- قيام بعض الدول الأعضاء في «الناتو» بالإعلان عن التزامها بهدف الحلف المتمثل في نسبة 2% من إجمالي الناتج القومي، في مقدمتهم الدنمارك وألمانيا؛ فضلاً عن زيادة بعض الدول التي تلتزم بالوفاء بهذه النسبة بنحو 2.5 مثل رومانيا، ولاتفيا؛ فيما تخطط بولندا لأن تزيد من نسبة إنفاقها بحلول 2030 بحوالي 3%.

- إعلان ألمانيا عن زيادة استثماراتها العسكرية؛ إذ وافق البرلمان الألماني «البوندستاج» يوم 3 يونيو على تعديل دستوري يسمح بتعزيز القدرات العسكرية الألمانية، بعد أن تعهد

المستشار الألماني بعد 3 أيام من اندلاع الحرب عن زيادة الاستثمارات الألمانية في مجال الدفاع، بنحو 100 مليار يورو.

- إعلان الدنمارك تعزيز علاقاتها الدفاعية مع الاتحاد الأوروبي، حيث وافق 67% من الدنماركيين خلال استفتاء على الانضمام إلى السياسة الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي، وهو ما يُعد تحولًا جديدًا تشهده أوروبا وخاصة أن الدنمارك كانت من الدول الرافضة للمشاركة في السياسة الدفاعية الأوروبية، ورفضت معاهدة ماستريخت التي أبرمت عام 1992، كما أنها ليست جزءًا من منطقة اليورو. هذا، بجانب إعلانها عن زيادة استثماراتها العسكرية، ودعم أوكرانيا عسكريًا.

- قيام وسط وشرق أوروبا بإرسال المزيد من المساعدات العسكرية سوفيتية الصنع لكييف لضمان معرفة القوات الأوكرانية بكيفية استخدامها؛ وفي مقدمتهم: دول البلطيق، والتشكيك، وسلوفانيا، بجانب بولندا، التي تحتل المركز الثاني في تقديم المساعدات إلى أوكرانيا بعد الولايات المتحدة؛ التي بلغت ما يقرب من مليار دولار بحلول نهاية شهر أبريل 2022؛ علاوة على أنها تحتل المرتبة الأولى في استضافة اللاجئين الأوكرانيين.

- تقديم المملكة المتحدة المزيد من الدعم العسكري والدبلوماسي والمالي والإنساني لكييف، قبل اندلاع الحرب وحتى الآن؛ فقد قدمت على سبيل المثال ما يقرب من 200 مليون جنيه إسترليني، بجانب مساعدات عسكرية إضافية بنحو 300 مليون جنيه إسترليني. إضافة إلى إرسال المزيد من الصواريخ المضادة للدبابات التي يقدر عددها بنحو 5 آلاف صاروخ ، ومنظومات دفاع جوي، بجانب العديد من الأسلحة، كان آخرها في بداية مستهل يونيو عندما أعلنت اعتزامها إرسال صواريخ بعيدة المدى؛ وجاء ذلك بالتزامن مع عودة القصف الروسي لكييف لأول مرة منذ توقفه في شهر أبريل.

تحديات لا تزال قائمة

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول الأوروبية لتعزيز قدراتها الدفاعية والأمنية، وإعادة صياغة سياساتها الخارجية بما يتوافق مع مصالحها الوطنية، ويتناسب مع المتغيرات الجيواستراتيجية الجديدة التي تشهدها البيئة الأمنية للقارة الأوروبية، إلا أن الحرب كشفت عن عدد من التحديات الأمنية التي يتجسد أبرزها فيما يلي:

إعادة هيكلة قيادة الأمن الأوروبي:

لم تعد قيادة الأمن الأوروبي مقصورة على كل من فرنسا وألمانيا، خاصة بعد أن حفزت الحرب المزيد من الدول الأوروبية على التخلي عن سياسة الحياد؛ وهو ما قد يخلق تحديًا في السنوات المقبلة بشأن كيفية تعزيز هذه الدول لتعاونها المشترك لتحقيق استجابة منسقة، ومدى ترجمة تعهداتها إلى واقع عملي بعد عقود من العزوف عن تحسين قدراتها العسكرية. فضلاً عن مشاركة المملكة المتحدة، التي باتت خارج الاتحاد الأوروبي، في ضمان وحماية الأمن الأوروبي وفقًا لتصوراتها وتوجهاتها التي ترتكز على مبدأ «بريطانيا العالمية»، وهو ما نفذته من خلال تعاونها وتنسيقها مع الولايات المتحدة وحلف «الناتو»، والتعاون مع الدول الأوروبية على المستوى الثنائي، وليس في إطار الاتحاد الأوروبي.

تزايد الاعتماد على واشنطن:

برهنت الحرب على أهمية دور واشنطن وحلف «الناتو» لضمان الأمن الأوروبي؛ كما دللت أيضًا على أن فكرة تقليل الاعتماد عليهما عبر قيام الاتحاد الأوروبي ببلورة استجابة فعالة لمواجهة الأزمات والصراعات المسلحة في جواره الجغرافي بالارتكاز فقط إلى قدراته الدفاعية بدون دعم أمريكي، لم تعد مُجدية، خاصة وأن جميع الدول الأوروبية أدركت أن روسيا تعتبر تهديدًا مباشرًا لأمنها. وهو ما يجعل الأمن الأوروبي أمام تحدٍ قائم يتمثل في التدخل الأمريكي ومدى استمراريته التي ستكون مرهونة بالأساس بمصالح واشنطن أكثر من كونها لدعم أوروبا. وهنا، يمكن تفسير التدخل الأمريكي في الحرب بأنه يحمل العديد من الرسائل؛ بالنسبة للأوروبيين فإنه يثبت لهم أنه لا يوجد بديل عن واشنطن لضمان أمنهم؛ أما بالنسبة لروسيا والصين فالرسالة ترتبط بشكل واضح بعدم قدرتهما على تغيير الترتيبات التي تم ترسيخها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والنظام الدولي الذي تتزعمه واشنطن.

السقف الزمني المفتوح للتداعيات السلبية:

لا يمكن وضع تصور زمني لانتهاء الحرب الحالية، وهو ما يفرض على الدول الأوروبية عددًا من التحديات؛ منها استمرار استنزافهم من قبل أوكرانيا عبر تقديم الدعم العسكري والمالي لكونها تخوض الآن حربًا بالوكالة عن الكتلة الغربية ضد روسيا، وهو ما سيُجبرهم على الاستجابة لها لإثبات أنهم قادرون على التصدي لطموح موسكو. بجانب مواصلة فرض العقوبات الاقتصادية على موسكو بطريقة باتت سلاحًا ذا حدين، إذ تحمل في طياتها تداعيات سلبية على الأمن الأوروبي، فقد أصبح عمقها الاستراتيجي في حالة فوضى، وغير مستقر، وهو ما يسفر عن تنامي التهديدات على حدود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع احتمالية أن يتسلل معها بعض المرتزقة والمقاتلين الأجانب الذي شاركوا في الحرب، وهو ما قد يعرضهم إلى موجة من العمليات الإرهابية على غرار ما حدث في 2015. هذا بجانب تنامي موجات من اللاجئين خاصة مع استمرار الحرب؛ فوفقًا لآخر إحصائيات للأمم المتحدة في الأول من يونيو بلغ عدد الفارين من أوكرانيا حوالي 6.9 ملايين لاجئ، استقبلتهم خمس دول أوروبية (بولندا، رومانيا، المجر، مولدوفا، سلوفاكيا)، بجانب روسيا وبيلاروسيا، فيما عاد 2.1 مليون لاجئ. وهو ما سيفرض على هذه الدول أيضًا عددًا من التحديات تتمثل في تنامي أعدادهم، وسيضغط على اقتصاداتهم الوطنية، وقد يدفع القوى السياسية المتشددة من اليمين واليسار، تبني سياسات أكثر انعزالية على غرار ما حدث في إيطاليا وألمانيا سابقًا، لكون الأوضاع الاقتصادية للمواطنين متردية وأن سياسة اللجوء تنعكس عليهم بشكل سلبي، وهو ما قد يُمثل خطرًا على بعض الحكومات الأوروبية، ويهدد استمراريتهما.

إجمالاً، من المتوقع أن يشهد الأمن الأوروبي المزيد من التحولات النوعية التي ستستند بالأساس إلى عودة الدول الأوروبية لإعادة التسلح من أجل تعزيز قدراتها الدفاعية، وهو ما سيعزز الركيزة الأوروبية في حلف «الناتو»، وأيضًا السياسة الدفاعية الأمنية الأوروبية المشتركة بشكل مُتدرج. وفي نفس الوقت نفسه، مازال ضمان الأمن الأوروبي مرهونًا بمشاركة الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، بجانب الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. علاوة على أن استمرار الحرب سيضع أوروبا أمام المزيد من التحديات المتلاحقة.

سلاح مزدوج

100 يوم من الأداة الاقتصادية في الحرب

محمد صبري - أحمد بيومي

باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منذ أن بدأ التصعيد الروسي ضد أوكرانيا، وقف كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في صف أوكرانيا؛ لكن تلك المؤازرة لم تبدأ بعد العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا، إذ سبق أن استخدم الرئيس «جو بايدن» سلطة السحب الرئاسي في أغسطس وديسمبر من العام الماضي (2021) لتقديم مساعدات بقيمة 260 مليون دولار، والتي شملت تسليم أسلحة خفيفة أمريكية وأسلحة أخرى مضادة للدروع وأسلحة صغيرة وذخيرة حية عيارات أخرى ومعدات غير قتالية. بعد يومين من التصعيد العسكري (26 فبراير 2022)، أعلن وزير الخارجية «أنتوني بلينكين» أنه سمح بمساعدات بقيمة 350 مليون دولار في شكل تمويل وأسلحة لأوكرانيا؛ وبالطبع، فإن الاتحاد الأوروبي كونه قريبًا من ساحة المعركة فقد أعلن عن عزمه شراء أسلحة لأوكرانيا بقيمة 502 مليون دولار تشمل مساعدات قتالية وإمدادات غير قتالية. وصل إجمالي المساعدات الأمريكية إلى أوكرانيا في 100 يوم من بدء العملية العسكرية إلى ما يتجاوز 3.4 مليارات دولار، هذا بالإضافة إلى تصميم الولايات المتحدة وأوروبا وحلفاؤهما لحزمة من العقوبات الاقتصادية التي استهدفت حصار روسيا من جميع النواحي.

عقوبات اقتصادية مكثفة ومساع روسية للرد

تعرضت موسكو إلى مجموعة من العقوبات التي هدفت إلى تجفيف منابع التمويل الروسية؛ وبتحليل تلك العقوبات، يتضح أنها قد استهدفت تجميد أموال روسيا لخفض قدرتها على الإنفاق أو الاستمرار في الإنفاق العسكري على حربها في أوكرانيا؛ وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

- شملت تلك العقوبات تجميد نصف احتياطيات روسيا من الذهب والعملات الأجنبية في البنوك الأوروبية والولايات المتحدة، والتي تصل في قيمتها إلى حوالي 300 مليار دولار.

- للتأكيد على منع روسيا من الحصول على تمويل، فقد تم طرد روسيا من نظام رسائل «السويفت» وهو (نظام مصرفي دولي يستهدف المراسلة بين البنوك للإخطار بعمليات تمويل الأموال)، والتي شملت حزمتها السادسة شطب «سبيربنك» – أكبر بنك روسي من «سويفت»، علاوة على فرض حظر جزئي على النفط الروسي. ومن ثم، فبتلك الخطوات فقدت روسيا قدرتها على التواصل مع العالم الخارجي سواء بدفع قيمة الشحنات التي يتم استيرادها أو استلام مقابل الشحنات التي يتم تصديرها، وهو ما يعني عزلاً ماليًا ونقديًا كليًا لروسيا عن العالم الخارجي.

- لكن، نظرًا لكون روسيا أحد أكبر احتياطيات الغاز عالميًا، وتعتمد عليها أوروبا للوفاء بثلث احتياجاتها تقريبًا، فقد أضحى الاتحاد الأوروبي في موقف حرج بشأن الاستغناء عن الغاز الروسي؛ فعلى الرغم من تكرار الحديث عن مقاطعة الطاقة الروسية ووقف الاعتماد على الغاز الروسي، إلا أن تلك المقاطعة باتت معلقة، واستمر تدفق الغاز الروسي إلى أوروبا دون انقطاع، واكتفت ألمانيا بإعلانها وقف خط أنابيب الغاز (نورد ستريم 2) الذي ينقل الغاز من روسيا إلى ألمانيا.

- ليس ذلك فحسب، بل خضعت أوروبا للضغوط الروسية واضطرت للدفع بـ«الروبل» مقابل الغاز الذي يحصلون عليه بعد إعلان الرئيس «بوتين» عن مهلة لأوروبا والبنوك الأوروبية حتى تتم تسوية المعاملات بعملة «الروبل»؛

عقوبات اقتصادية مكثفة ومساع روسية للرد

"تعرضت موسكو إلى مجموعة من العقوبات التي هدفت إلى تجفيف منابع التمويل الروسية؛ وبتحليل تلك العقوبات، يتضح أنها قد استهدفت تجميد أموال روسيا لخفض قدرتها على الإنفاق أو الاستمرار في الإنفاق العسكري على حربها في أوكرانيا"

ولكن تستمر الضغوط الأوروبية والأمريكية على روسيا من خلال محاولة منع توريد المعدات والأدوات اللازمة لصيانة ودعم مصافي النفط الروسية من خلال فرض قيود على المنتجات ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها لأغراض مدنية وعسكرية.

- استمر الضغط الغربي على روسيا خلال المائة يوم الأولى من الحرب عبر فرض حزم من العقوبات التي وصلت إلى الحزمة السادسة، والتي تنوعت بين الإجراءات التقييدية التي تستهدف عقوبات فردية، والعقوبات الاقتصادية كما سبقت الإشارة إليها، والتدابير الدبلوماسية، ولم يكتف الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على روسيا بل فرض أيضًا عقوبات على معاونيها، في مقدمتهم بيلاروسيا، ردًا على مساعدتها للغزو الروسي على أوكرانيا.

- في حال الأخذ في الاعتبار العقوبات الفردية السابقة التي فُرضت بعد ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، فرض

الاتحاد الأوروبي عقوبات على 80 كيانًا و 1093 فردًا، والتي شملت شخص الرئيس الروسي «بوتين»، ووزير خارجيته «سيرجي لافروف»، والأوليجارشيين المرتبطين بالكرملين مثل «رومان أبراموفيتش»، و351 عضوًا من مجلس الدوما الروسي الذين صوتوا لصالح الاعتراف بـ»دونيتسك ولوهانسك» في 15 فبراير الماضي، وأعضاء مجلس الأمن القومي، وكبار المسئولين والعسكريين، ورجال الأعمال البارزين خاصة في صناعة الصلب الروسية، والخدمات المالية والمنتجات العسكرية والتكنولوجية للدولة الروسية، والجهات الفاعلة في مجال المعلومات المضللة، وأفراد محددين من عائلة بعض المذكورين أعلاه.

- تضمنت العقوبات حظر سفر للأفراد سواء بدخول أراضي الاتحاد الأوروبي أو المرور فوق المجال الجوي الأوروبي برًا أو جوًا أو بحرًا؛ هذا، فضلاً عن تجميد الأصول وكافة حساباتهم في بنوك الاتحاد الأوروبي الخاصة بالأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم وذلك لمنع استخدام أموالهم لدعم النظام الروسي أو محاولة إتاحة أي أموال أو أصول لهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما يضمن عدم إمكانية استخدام أموالهم لدعم النظام الروسي أو محاولة العثور على ملاذ آمن في الاتحاد الأوروبي.

- ومن ثم، فقد خضعت روسيا لأكثر من خمسة آلاف عقوبة مختلفة؛ تسببت تلك العقوبات الاقتصادية في نزوح ما يقرب من 1000 شركة أمريكية ومتعددة الجنسيات وتوقع المحللون انخفاضًا مزدوجًا في الناتج المحلي الإجمالي الروسي في عام 2022، وتضخمًا مرتفعًا يقدر بنحو 20% في عام 2022، ومن المتوقع أن تقضي الحرب على آخر 15 عامًا من المكاسب الاقتصادية الروسية.

- ردًا على العقوبات الأمريكية الأوروبية اتخذت روسيا العديد من القرارات؛ والتي بدأت برفع أسعار فائدتها على عملة «الروبل» الروسي للسيطرة على الانخفاض الكبير الذي حدث في قيمته (رفع بقيمة 10 % تقريبا)، وحظرت على الشركات الروسية دفع أموال للمساهمين الأجانب، ومنعت المستثمرين الأجانب حاملي الأسهم والسندات الروسية من بيع تلك الأصول، وقللت إمدادات الغاز إلى أوروبا، كما منعت شركات الطيران البريطانية من دخول المجال الجوي الروسي أو الهبوط في المطارات الروسية، بجانب قيام أثرياء روسيا بتحويل مدخراتهم من الروبل إلى عملات مشفرة لتجنب العقوبات.

- علاوة على ذلك، فقد اتخذت روسيا عددًا من الإجراءات الأخرى لمواجهة العقوبات الأوروبية، والتي كان من بينها بيع الغاز والمنتجات البترولية بالعملة الروسية «الروبل»؛ علاوة على إلزام المصدرين في روسيا بيع 80 % من عائدات النقد الأجنبي في بورصة موسكو قبل أن تخفض النسبة إلى 50 % في ظل استقرار سعر الصرف لـ»الروبل» حسبما أفادت وزارة المالية الروسية.

تداعيات تتجاوز ساحة المعركة

- تضررت روسيا من العقوبات الأمريكية الأوروبية، فما أن أعلنت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤهما عن فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، حتى تهافت المواطنون الروس علي شراء العملات الأجنبية من المصارف، وهو ما تسبب في ضغط كبير على الموارد المتاحة بالبلاد من العملات الأجنبية، أضف إلى ذلك أن الحديث عن احتمالية فصل روسيا من نظام «سويفت» الخاص بتحويل الأموال عالميًا ترتب عليه انهيار كبير في قيمة «الروبل» الروسي، ومن ثم، ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير (حيث إن روسيا تستورد جزءاً كبيرًا من منتجاتها)، وهو ما دفع البنك المركزي الروسي إلى التدخل بشكل عنيف لفرض سياسات نقدية أكثر تشددًا برفع معدلات الفائدة بمقدار 10 % لتصل معدلات الفائدة على «الروبل» إلى نسبة 20 % مقابل 10 % قبل الحرب، كانت تلك هي المرة الأولى التي يقدم فيها المركزي الروسي على مثل ذلك الرفع.

- لكن سياسات روسيا في ضغطها على الدول الأوروبية للتحول نحو الدفع بعملة «الروبل» مقابل الطاقة الروسية، وصمود الاقتصاد الروسي أمام تلك العقوبات؛ حسّن من قيمة «الروبل» الروسي أمام الدولار، ليصل سعر الدولار الواحد إلى 60 روبلًا في يونيو من العام 2022

مقابل 139 روبلًا لكل دولار وصل لها في 7 مارس من العام 2022، ومقابل 74 روبلًا للدولار في بداية العام (قبل الحرب)؛ وهو ما ساعد البنك المركزي الروسي على إعادة خفض أسعار الفائدة مرة أخرى لتنخفض من مستوى 20 % في مارس إلى 11 % في شهر يونيو (خفض بمقدار 9 %). حاليًا فإن مؤشرات الاقتصاد الكلي لروسيا تشير إلى وجود معدلات تضخم في حدود 18 % إلى جانب معدلات تضخم منخفضة في حدود 4 %، وهي نسبة أقل من تلك التي كان عليها الاقتصاد الروسي في يناير من العام 2022، والتي كانت تبلغ 4.4 %.

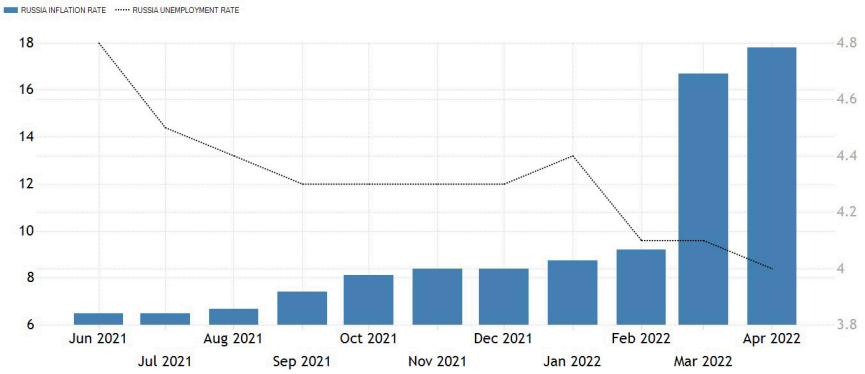

الشكل 1: معدلات التضخم والبطالة في روسيا - المصدر Trading Economics

- تشير المؤشرات الاقتصادية إلى استطاعة الاقتصاد الروسي تحقيق معدل نمو إيجابي حتى في عام الحرب، نرى أن تلك المعدلات الإيجابية تتحقق بفضل عائدات صادرات النفط والغذاء الكبيرة التي جنتها روسيا نتيجة لاستمرار أوروبا في الحصول على احتياجاتها من الغاز من روسيا، هذا فضلًا عن أن الغزو الروسي لأوكرانيا أوقف المنافس الرئيسي لروسيا عن تصدير القمح للعالم «أوكرانيا» وفتح المجال بشكل أوسع أمام روسيا للتوسع في سوق القمح العالمي مستغلة الفراغ الذي تركته صادرات أوكرانيا في سوق الغذاء العالمي. تلك الأحداث تبرر تحقيق روسيا لمعدل نمو ربعي (الربع الأولى من العام 2022) في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5 %.

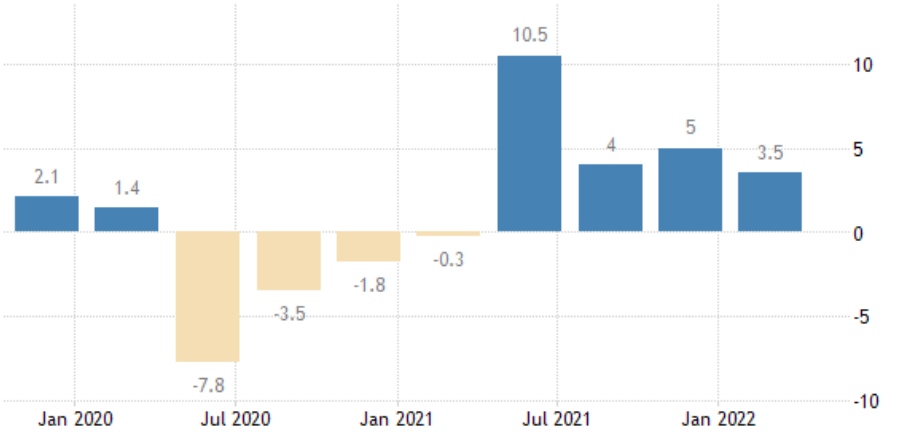

الشكل 2: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي لروسيا

- من جانب آخر، فقد عانت دول أوروبا والولايات المتحدة من ارتفاعات كبيرة في معدلات التضخم العالمي المدفوع بالارتفاع في أسعار الطاقة والغذاء، والذي دفع بمعدلات التضخم في الدول الكبرى إلى ارتفاعات غير مسبوقة تاريخيًا، إذ وصل معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى 8.5 % في مارس من العام الحالي، وفي نفس الوقت بلغ معدل التضخم 7 % في المملكة المتحدة، و7.3 % في ألمانيا و4.5 % في فرنسا، وهو ما يعني وجود أزمة كبيرة عالميًا لم يمر بها العالم منذ عقود.

- نجمت تلك المعدلات المرتفعة من التضخم عن الارتفاعات الكبيرة في أسعار السلع الاستراتيجية والطاقة؛ إذ ارتفع سعر القمح الأمريكي من مستوي 231 دولارًا للطن المتري ليصل إلى 495 دولارًا للطن المتري محققًا ارتفاعًا بنسبة 113.9%؛ بينما ارتفع زيت النخيل الذي يدخل في صناعة معظم المنتجات الغذائية عالميًا بنسبة 124% تقريبًا من سعر (752 دولارًا للطن المتري في 2020، إلى 1683 دولارًا للطن المتري في أبريل من عام 2022)؛ كما شهدت الطاقة هي الأخرى ارتفاعات غير مسبوقة، إذ ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي والنفط بنسب 224% و151% على التوالي؛ وحيث إن الطاقة تدخل في معظم الصناعات عالميًا فقد قامت بدورها في ارتفاع معظم أسعار السلع عالميًا، وهو الأمر الذي أفضى إلى الوضع الذي يعيشه العالم في الوقت الحالي.

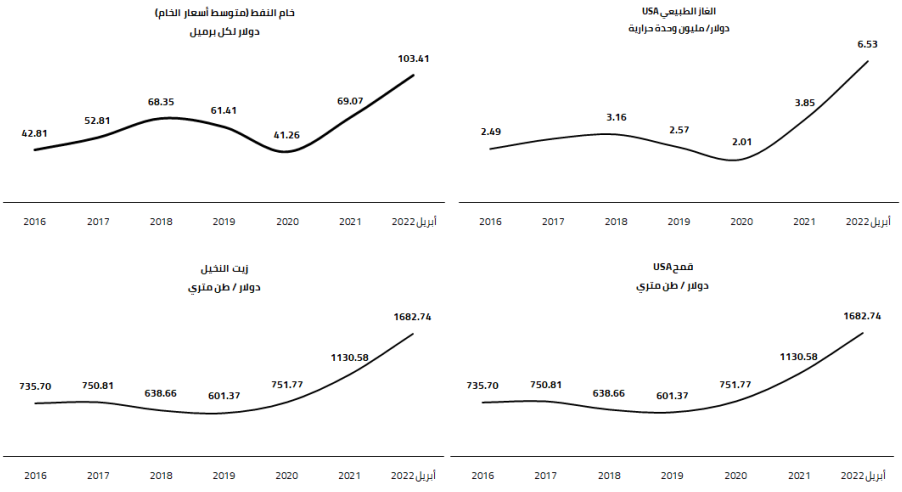

الشكل 3 : أسعار السلع الأساسية من الغذاء والطاقة عالميًا – Pink sheet world bank

- دفعت تلك الأزمة التضخمية البنك الفيدرالي الأمريكي إلى اتخاذه قرارًا برفع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي مرتين خلال الربع الأول من العام الحالي، كان أولهما في شهر مارس من العام الحالي بمقدار 0.25 %، وقرار آخر برفع سعر الفائدة بمقدار 0.50 % في الرابع من مايو خلال الشهر الحالي، ليضع معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي عند مستوى 1 %، مع وجود توقعات بين المستثمرين وخبراء أسواق المال بأنه لا يزال ينتظر معدل الفائدة الأمريكي رفعٌ بحوالي 0.75 % أخرى.

- يأتي ذلك الرفع في أسعار الفائدة ليكون المرة الأولى التي يقدم البنك الفيدرالي الأمريكي فيها على تحريك أسعار الفائدة منذ خفضها في مارس 2020 بعد إعلان منظمة الصحة العالمية عن جائحة الكورونا، لكن الأبرز في ذلك الأمر هو أن قرار الفيدرالي الأمريكي برفع الفائدة بمقدار 0.50 % أي ما يمثل 50 نقطة أساس مرة واحدة هو أمر لم يسبق حدوثه منذ عقود، وهو ما يعبر عن التخوف الشديد لدى القائمين على وضع السياسة النقدية في الولايات المتحدة من معدلات التضخم المرتفعة التي تضرب الاقتصاد.

الشكل 4: معدل الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية

- ترتب على قرار الولايات المتحدة برفع سعر الفائدة إقدام العديد من الدول في العالم على اتخاذ قرار مشابه برفع سعر الفائدة؛ ومن بين الدول العربية التي اتخذت ذلك القرار كانت الإمارات العربية المتحدة، والتي قررت رفع أسعار الفوائد بمقدار 50 نقطة أساس مماثلة لتلك التي قامت بها الولايات المتحدة (من 1.75 % إلى 2.25 %). الكويت هي الأخرى اتخذت قرارًا برفع سعر الفائدة بها بمقدار 25 نقطة أساس لتصبح 2 % بدلاً من 1.75 % في السابق.

- من غير المتوقع أن تكون تلك القرارات هي الأخيرة، إذ من المحتمل أن تحذو مصر حذو تلك الدول أو أن تقوم دول أخرى بالعالم باتخاذ قرار برفع أسعار فوائدها هي الأخرى انطلاقًا من الهدف الأساسي المرتبط بالحفاظ على جاذبية محفظة الاستثمارات ومنع أو تقليل خروج استثمارات الأموال الساخنة إلى الخارج، وعادة ما يرتبط ذلك القرار بقرار إعادة تسعير لعملات الأسواق الناشئة، لكن القرارات الخاصة بالدول تختلف وفقًا للوضع الاقتصادي بها.

مجمل القول، كان للحرب الروسية الأوكرانية تداعيات كبرى، ولربما تستمر تلك التداعيات لسنوات عدة حتى وإن توقفت الحرب. لن تعود أوروبا بعد الحرب إلى ما كانت عليه قبلها، إذ إنها تلقت درسًا قويًا حول مركزية الاعتماد على احتياجاتها من مصدر واحد، سواء كانت روسيا أو غيرها، وأن التنويع هو السبيل الوحيد لخفض مخاطر التركز على اقتصاداتها سواء كانت من ناحية توريد المواد الخام أو من ناحية التصدير. من جانب آخر، فقدت روسيا مصداقيتها، لكن ربما يجري قريبًا تخفيف للعقوبات الغربية على روسيا، حال أقدم الطرفان على التهدئة، أو أن يدخل العالم في أزمة غذاء عالمية وارتفاعات في أسعار الطاقة تجبره على الجلوس مع روسيا على طاولة المفاوضات، وهو ما يعني انتصار روسيا في ضغطها على العالم ومساومته بالغذاء والطاقة. من ناحية أخرى، قد تستمر حرب الاستنزاف بين البلدين لسنوات عديدة دون الوصول إلى اتفاق، وهو ما قد يدفع أوروبا للمضي قدمًا في الاعتماد على البدائل كتعزيز اعتمادها على الطاقة النظيفة والنظر في الفرص التي يحملها حوض شرق المتوسط.

التفاوض

كمسار لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية

آية عبد العزيز

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد مرور 100 يوم على الحرب الروسية الأوكرانية أعلنت روسيا أنها حققت بعض أهداف عملياتها العسكرية ضد أوكرانيا، علاوة على استمرار هذه الحرب عبر توسيع نطاق الأهداف والعمليات، بالتزامن مع تنامي الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا، الذي ساهم في استمرار صمودها حتى الآن؛ الأمر الذي أثر بشكل كبير على مسار العملية التفاوضية وجهود الوساطة الدبلوماسية التي قامت بها بعض القوى الإقليمية والدولية قبل الحرب وبعد اندلاعها؛ إذ ما زالت تعاني من حالة من التعثر ومحدودية النتائج، فضلاً عن كونها مقصورة على الأبعاد الإنسانية. ويأتي هذا على الرغم من ترويج طرفي الصراع لأنهما على استعداد لاستئناف المفاوضات. المشهد الذي يثير التساؤلات بشأن فرص نجاح المسار التفاوضي في احتواء الأزمة استنادًا إلى التحركات التي تمت خلال المائة يومًا الأولى من الحرب.

مسارات التفاوض:

تركيا: توظيف براجماتي

شهدت عملية التفاوض بين طرفي الصراع خلال المائة يومًا الأولى مسارين متوازيين؛ الأول: كان بين وفدي البلدين، حيث تم عقد عدة اجتماعات مباشرة بينهما في بيلاروسيا، بهدف التوصل إلى تهدئة للأوضاع، وإقامة ممرات إنسانية، وتبادل الأسرى. أما **المسار الثاني:** فكان على المستوى الوزاري وتمثل في لقاء وزير الخارجية الروسي بنظيره الأوكراني في تركيا خلال حضور منتدى أنطاليا في 10 مارس، وفي المرة الثانية كانت بحلول نهاية نفس الشهر في إسطنبول. وقد ساهمت هذه اللقاءات في التوصل إلى انسحاب روسيا من بعض المناطق في شمال أوكرانيا، وتقريب وجهات النظر بين الجانبين تمهيدًا لاجتماع مُقبل لم يتحدد موعده بين الرئيسين. وبالرغم من ذلك لم تسفر هذه الخطوات عن تهدئة عملية؛ إذ أوضح وزير الخارجية الروسي في 7 أبريل أن مسودة الاتفاق الذي قدمته كييف غير متوافقة مع التصور الذي سبق أن تم التوافق عليه.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن أنقرة ما زالت تقدم نفسها في إطار كونها قادرة على لعب دور الوسيط بين طرفي الصراع، واحتواء تداعياته، وخاصة المتعلقة الآن بأزمة الغذاء التي تجتاح العالم على خلفية استمرار الحرب؛ فقد أبلغ «أردوغان» نظيره الروسي بأن «أنقرة مستعدة لاستضافة لقاء يجمع بين موسكو وكييف والأمم المتحدة، بإسطنبول، للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن ينهي الأزمة الأوكرانية»، وفقًا لما أوضحته الرئاسة التركية في بيان صادر عنها. فضلاً عن إعلان وزير الخارجية التركية عن زيارة نظيره الروسي لتركيا في 8 يونيو مع وفد عسكري، بهدف بحث سبل إنشاء ممرات آمنة لتصدير الحبوب الأوكرانية. ويأتي ذلك في سياق الاتهامات الغربية بأن موسكو مسئولة عن أزمة الغذاء التي بدأت ملامحها في التبلور؛ في المقابل عبرت روسيا عن استعدادها للمشاركة في هذه الأزمة مقابل رفع العقوبات؛ واعتبرت أن أوكرانيا هي المسئولة عن هذه الأزمة.

وتعليقًا على الجهود التركية في لعب دور الوسيط، فيبدو أنها قد تكون مدفوعة بعدد من المحفزات؛ يتمثل أبرزها في اتباع أنقرة نهجًا متوازنًا في علاقاتها مع الغرب وروسيا، نظرًا لكون الصدام مع أي من الطرفين سينعكس على مصالحها ونفوذها الخارجي بشكل سلبي. كما أنه يعد استمرارًا للنهج التركي في استغلال الصراعات والأزمات لخدمة مصالحها من خلال محاولة التقرب من طرفي الصراع، فضلاً عن رغبتها في تقليل الضغوط التي كانت تمارس ضدها من قبل واشنطن بسبب علاقاتها العسكرية مع روسيا، ومن الاتحاد الأوروبي، نتيجة تدخلها في سوريا، وانتهاكاتها للحقوق والحريات على الصعيد الداخلي؛ الآن، تقدم نفسها وسيطًا يمكن الاعتماد عليها في تسوية الحرب.

> **"من المحتمل؛ أن تلعب باريس دور الوسيط الأوروبي في الآونة المُقبلة، إذ صرح الرئيس الفرنسي«إيمانويل ماكرون» يوم 4 يونيو إنه «مُقتنع بأن دور فرنسا هو أن تكون قوة وسيطة»"**

إيطاليا: مواءمة المصالح

حاولت إيطاليا تقديم خطة للسلام بشأن أوكرانيا بعد ما يقرب من مرور 3 أشهر على بدء الحرب؛ حيث قدم وزير الخارجية الإيطالي «لويجي دي مايو» الخطة إلى الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش» في 18 مايو، التي تنص على أربع نقاط رئيسية لإنهاء الصراع تتضمن؛ وقفًا لإطلاق النار في أوكرانيا، ونزع السلاح على الجبهة تحت إشراف أممي، وضمان حياد أوكرانيا، بمعنى عدم انضمامها لـ«الناتو» مقابل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بجانب تمتع الأراضي المتنازع عليها (شبه جزيرة القرم، ودونباس) بحكم ذاتي كامل، ولكنها ستكون تحت سيادة أوكرانيا من خلال عقد اتفاق ثنائي بين طرفي الصراع بشأنهما، بجانب إبرام اتفاقية مُتعددة الأطراف بشأن السلام والأمن الأوروبي.

بالرغم من أن الخطة لقيت دعمًا أوروبيًا، إلا أنها لم تلقَّ اهتمامًا روسيًا هو ما تجسد في تصريحات المسئولين التي كانت مُتضاربة بشأن العلم بها أو آليات التعامل معها، فعلى سبيل المثال: صرح وزير الخارجية الروسي قائلاً إنه «لم يعلم بمضمون الخطة إلا عبر الإعلام، إذ لم يُرسل نصّ الاقتراح إلى موسكو»، معتبرًا أن المشهد يبدو وكأنه ليس محاولة جادة وإنما عملية ترويج داخلية أمام الناخبين. في المقابل، صرح نائب وزير الخارجية الروسي بأن «روسيا تدرس الخطة لحل الوضع في أوكرانيا». وهو ما يحمل في طياته انتقادًا واضحًا للجهود الإيطالية، وعدم الاكتراث بها. أما أوكرانيا، فقد أوضحت أن الخطة قيد المناقشة؛ علاوة على استمراها تبني خطاب تصعيدي موجه للمجتمع الدولي بشأن ضرورة التكاتف ضد روسيا؛ إذ دعا الرئيس «زيلينسكي» في كلمة له في اليوم الأول من منتدى «دافوس» في 23 مايو إلى «استبعاد موسكو من نظام التجارة الدولي، وحظر نفطها، وفرض عقوبات على جميع مصارفها، ووقف أي تبادل تجاري معها». وعليه لم تسفر هذه الخطة عن أي نتائج إيجابية حتى الآن، في سياق استمرار طرفي الصراع في تبادل الاتهامات والتصريحات.

وتعليقًا على الجهود الإيطالية، فإنها تمثل مُقاربة إيجابية من إيطالية تجاه روسيا، لكونها تأخذ في عين الاعتبار المخاوف الأمنية الروسية، وهو ما انعكس في بعض بنودها التي تتوافق مع المطالب الروسية التي دفعتها للقيام بالعملية العسكرية، وطالبت بها أيضًا في سياق المفاوضات. كما أنها تعد ترجمة عملية للنهج الإيطالي الراغب في احتواء الحرب والحد من استمراريتها عبر استرضاء موسكو، وهو ما يتوافق أيضًا مع النهج الفرنسي والألماني، بالرغم من إدانتهما للحرب. وبالانتقال إلى النقاط الأربعة التي تُشير إليها الخطة، فيمكن اعتبارها تستهدف إجراءات لفتح قنوات للحوار بين طرفي الصراع، وتضمن لروسيا حياد أوكرانيا؛ لكنها تجاهلت التعويضات التي تطالب بها أوكرانيا، فضلاً عن كونها لم تحدد شروط وخطوط انسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية. فضلاً عن كونها تحمل المزيد من الحوافز للجانب الروسي على حساب أوكرانيا، بالرغم من عدم اقتناع موسكو بها حتى الآن.

المحادثات الغربية: محاولات نحو التهدئة

بالتزامن مع تنامي تداعيات الحرب، تسعى القوى الغربية إلى التوصل إلى تسوية عبر إجراء مناقشات بين المسئولين الأمريكيين ونظرائهم الأوروبيين والبريطانيين بشأن الآليات المُحتملة لوقف إطلاق النار، وإنهاء الحرب عبر التفاوض، وذلك بدون مشاركة أوكرانية؛ وذلك على الرغم من أن الدول الغربية قد أوضحت سابقًا أن أوكرانيا هي التي ستضع وتحدد شروط أي عملية تفاوضية. وحتى الآن، لم يتم الإعلان عن أي مبادرة مُنبثقة من هذه المباحثات، وقد يرجع ذلك لاحتمالية أن يكون هناك تباين بين القوى الدولية بشأن آليات التسوية، وكيف تصبح مُرضية للطرفين، لإقناعهما بتقبلها. فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الأساس بردع روسيا وتحركاتها مستقبلًا.

ومن المحتمل؛ أن تلعب باريس دور الوسيط الأوروبي في الآونة المُقبلة، إذ صرح الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» يوم 4 يونيو بأنه «مُقتنع بأن دور فرنسا هو أن تكون قوة وسيطة»، مؤكدًا على أهمية عدم تعرض روسيا لإهانة حتى يمكن الوصول إلى تسوية من خلال الآليات الدبلوماسية لإنهاء هذه الحرب. وبالنظر إلى تصريح «ماكرون» فهو ليس بجديد على النهج الذي يتبعه بشأن روسيا ورغبته المستمرة في استمرار قنوات للتواصل والحوار معها.

وهنا يمكن التعليق على هذا الإدراك، فعلى الرغم من أهميته إلا أن إمكانية أن تكون هناك وساطة أوروبية مُحتملة هو أمر وارد، لكنه لن يلقي ترحيبًا من جانب روسيا، التي تود أن تكون الوساطة مباشرة مع الولايات المتحدة أو بمباركتها، كما أنه يعكس استمرار ثقة الرئيس «ماكرون» في نظيره الروسي، بالرغم من عدم تمكنه سابقًا - قبل اندلاع الحرب - من وضع حد للتصعيد؛ إذ تكللت جهوده حينذاك بالفشل.

عوامل مؤثرة

بناءً على ما سبق، فمن الواضح أن عملية التفاوض ستكون مشروطة بعدد من العوامل التي ستؤثر عليها والتي تتجلى فيما يلي:

التقدم الميداني:

يُعد التقدم العسكري في الميدان من قبل طرفي الصراع عاملًا حاسمًا في تقبل مسار التفاوض. فبعد ما يقرب من

شهر ونصف من بداية الحرب، استطاعت روسيا حسم الوضع في الميدان لصالحها، الأمر الذي عزز من مطالبها إبان المفاوضات، وقوى موقفها التفاوضي وقدرتها على فرض الأمر الواقع؛ في المقابل، كان هناك تقبل من قبل أوكرانيا لهذه المطالب؛ لكنهم لم يتمكنوا من التوصل إلى صيغة نهائية لعملية التسوية. وبالنظر إلى الوضع الحالي، وتجاوز الحرب مائة يوم بالتزامن مع استمرار روسيا إحراز تقدم بطيء في الشرق، مقابل صمود أوكرانيا ومقاومتها، جعل طرفي الصراع غير راغبين في التفاوض، إذ يحاول كل طرف هزيمة الآخر أولاً، لتقوية موقفه على طاولة التفاوض. لذا، فليس من الواضح على المدى القصير التوصل إلى مسار تفاوضي يحسم المشهد الحالي، بناءً على معطيات الوضع العسكري.

الدعم الغربي:

لم يكن من المتصور أن تستطيع القوات الأوكرانية الصمود أمام القوات الروسية؛ إذ كانت نتاجًا للدعم العسكري والمالي والإنساني الغربي المُتنامي المُقدم لكييف، لتعزيز قدراتها الدفاعية. وعليه، من المتوقع أن يكون لهذا الدعم تأثير واضح على القرار الأوكراني، ومدى تقبله لأي عملية تفاوضية مستقبلية، ويتناسب مع حلفاء أوكرانيا وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الذين تبنوا نهجًا تصعيديًا منذ بداية الأزمة تجاه روسيا ولا يمكن الرجوع عنه إلا من خلال ضمانات مُلزمة، ومن ناحية أخرى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا الذين أدانوا الحرب وشاركوا في فرض العقوبات، و مازال لديهم تصور لاحتماليات التهدئة يمكن من خلالها تجنب ما هو أسوأ.

البعد الشخصي:

ساهم البعد الشخصي لكل من الرئيس الروسي والأوكراني في لعب دور واضح في إدارة الحرب؛ فبينما اعتمد الرئيس الروسي على معتقداته وتصوراته بشأن الغرب وأوكرانيا وعلاقاتها بروسيا وأنها جزء منها، بجانب قيامه بحربه العسكرية استنادًا إلى خبراته العسكرية، وإصراره على تحقيق أهدافه الأمنية والسياسية؛ قدم الرئيس الأوكراني نفسه كأيقونة للمقاومة، واستمرار تمسكه بالغرب لمواجهة روسيا، مُعتقدًا إمكانية أن تصبح أوكرانيا جزءًا من المنظومة الغربية عبر عضوية «الناتو» والاتحاد الأوروبي. وعليه، لم يستوعب كل منهما حقيقة الوضع الراهن، ولم يتم تقدير تداعيات الحرب نتيجة إدراكاتهما الخاطئة التي تجلت تداعياتها في استمرار متوقع للحرب بدون مكسب أو خسارة قبل أي من الطرفين، فنحن أمام حرب استنزاف، وهو ما سيؤثر على أي عملية تفاوض.

مجمل القول، إنه من المتوقع أن تستمر الحرب الحالية دون التوصل إلى تسوية شاملة على المدى القصير، وأن يكون مسار التفاوض المقبل مُتدرجًا وفقًا لأولويات طرفي الصراع، التي ستكون مقصورة في الوقت الحالي على الأبعاد الإنسانية، وبحث سبل تسوية أزمة الحبوب، وهنا يبرز دور واضح لتركيا. أما التفاوض بشأن التسوية السياسية لوقف إطلاق النار فهو أمر غير وارد في المدى القصير، ويمكن أن يحدث حال قبلت أوكرانيا الشروط الروسية كاملة تمهيدًا لعقد لقاء بين قادة البلدين.

السيناريوهات المحتملة

أثارت الحرب الروسية الأوكرانية العديد من التساؤلات، لعل أبرزها ما يتعلق بالبحث عن سبيل الخروج منها، وإيقاف تأثيراتها التي امتدت لكل دول العالم، وفي ظل مشهد يتسم بدرجة كبيرة من اللا يقين، تظل الإجابة على سؤال انتهاء الحرب مفتوحة على كافة الاحتمالات. استنادًا إلى المعطيات سالفة الذكر، يمكن تحديد المسارات المحتملة للحرب الجارية في ضوء 3 سيناريوهات:

السيناريو الأول: الاتجاه للتهدئة:

يستند هذا السيناريو إلى افتراض مؤداه وجود إدراك بأن استمرار الحرب مسألة بالغة التكلفة ومعقدة التداعيات؛ بجانب وجود العديد من جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي يقوم بها أطراف مختلفة. بعد مرور 100 يوم من العمليات العسكرية الجارية يتضح أن روسيا ربما أوشكت على إحكام سيطرتها على الشرق، فيما يمثل تماشيًا مع الأهداف الروسية التي أعلنتها؛ مما يوفر مبررًا لحكومة «بوتين» لإنهاء الأعمال والانتقال إلى التفاوض. وبالتالي، ستحاول موسكو الاستفادة من المسار التفاوضي لتحقيق أهدافها المتعلقة بتقنين الوضع في الشرق الأوكراني؛ مع التأكيد على ضمان حياد أوكرانيا وعدم انضمامها لـ«الناتو». كما أن مشاركة روسيا في المسار التفاوضي قد تساهم في الحد من النزيف الاقتصادي، سيما وأنها تملك أوراقًا للمقايضة كالطاقة والغذاء.

أما عن أوكرانيا، فهي قد تقبل المسار التفاوضي مدفوعة بعدد من الاعتبارات؛ **أبرزها:** تفاقم الأوضاع الداخلية

والإنسانية؛ بجانب تنامي الإدراك الأوكراني بصعوبة الانضمام لحلف «الناتو» أو االتحاد الأوروبي؛ إضافة إلى الضغط الأوروبي (وبالأخص من فرنسا وألمانيا وإيطاليا) من أجل تهدئة الأوضاع. وبالتالي، فإن قبول أوكرانيا للمسار التفاوضي قد يضمن لها المزيد من المساعدات من أجل إعادة الإعمار، سواء عبر الحلفاء الأوروبيين أو من خلال روسيا.

ولا يضمن هذا السيناريو بضرورة عودة إقليم «دونباس» إلى سيادة أوكرانيا مجددًا، إلا أنه قد يحوي بقدر ما صيغة توافقية تقوم على الانضمام لأوكرانيا ضمن «كونفدرالية». ووفق هذا السيناريو، من المتوقع أن يساعد التوصل لصيغة توافقية إلى تهدئة العلاقات بين روسيا والدول الأوروبية، التي تعاني تداعيات سلبية واسعة النطاق بسبب أزمات الطاقة والغذاء واللاجئين؛ لكنه من غير المتوقع أن تنهي حالة عدم الثقة التي أصبحت السمة البارزة للعلاقات فيما بينهم.

وفي السياق ذاته، من غير المتوقع أن يساهم التوافق في دفع واشنطن ولندن للتراجع كلية عن الموقف المتشدد الذي اتخذاه تجاه موسكو، لكنه سوف يدفع صوب التوقف عن المزيد من التصعيد. إذ يمكن النظر إلى التغير النسبي في الموقف الأمريكي من خلال الرغبة الأمريكية في الظهور بمظهر المنتصر الذي استطاع أن يوجه دفة الحرب صوب التهدئة. علاوة على ذلك، قد تجد واشنطن أن استمرار الحرب والاستنزاف المرتبط به بات بلا جدوى في ضوء المكاسب التي حققتها عبر اصطفاف العالم خلفها في مواجهة روسيا؛ بجانب التحول الاستراتيجي الذي شهدته أوروبا عبر اتجاه الدول الأوروبية لتعزيز قدرتها العسكرية، وكسر بعض الدول لحيادها واتجاه حلف «الناتو» للتوسع.

السيناريو الثاني: حرب الاستنزاف:

ينطلق هذا السيناريو من فكرة أساسية مؤداها أن التشدد الذي يسيطر على مواقف طرفي الصراع والدول الداعمة لهما عرقل مسار التهدئة، بل قد يزيد من رغبة الأطراف في إطالة أمد الصراع من أجل استنزاف كل طرف لخصمه. ما يعني أن هذا السيناريو يتوقع أن تتحول أوكرانيا لبؤرة استنزاف على الساحة الأوروبية نتيجة لاستمرار أمد الصراع الجاري.

يدعم هذا السيناريو المؤشرات المتعلقة بالتغير في حجم ونطاق العمليات العسكرية التي تقوم بها موسكو داخل أوكرانيا، والمرونة التكتيكية والاستراتيجية التي تتعامل بها مع الحرب الجارية. ما يعني أن موسكو باتت تتبنى استراتيجية قائمة على التدرج في الأهداف، وليس السعي لتحقيق كافة الأهداف جملة واحدة؛ فقد قامت موسكو بتقليص النطاق الجغرافي لعملياتها عبر التركيز على جنوب وشرق أوكرانيا بعد أن أخفقت حملاتها الموسعة. الأمر الذي يعني تزايد فرص تجدد دورة الحرب الجارية عن طريق اتجاه «بوتين» لإحكام سيطرته على الجنوب بعد ضمان سيطرته الكاملة على الشرق. عطفًا على ذلك، فإن قدرة موسكو على ممارسة الضغط في ملفي الطاقة والغذاء، وكذا قدرتها على تعويض جانب من خسائرها الاقتصادية مع اتجاه «الروبل» للصعود قد يمثل حافزًا إضافيًا لاستمرار عمليتها العسكرية.

ومن جانبها، تصر أوكرانيا على الاستمرار في المقاومة، وتحصل في سبيل ذلك على كميات كبيرة من المساعدات العسكرية من واشنطن (بلغت حوالي 3.4 مليارات دولار) وحلفائها الآخرين؛ بجانب استمرار حصولها على منظومات أسلحة نوعية متقدمة مثل نظام «هيمارس»، والمنظومة الصاروخية «جافلين».كما قامت أوكرانيا في سبيل ذلك بدعوة عالمية لاستقبال المرتزقة على الأراضي الأوكرانية. وفي السياق ذاته، من غير المرجح أن تقبل أوكرانيا المضي قدمًا في مسار التهدئة بعدما فقدت سيادتها على الشرق الأوكراني؛ وهو ما ترجمته مواقفها المعلنة الرامية إلى إخراج كافة القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية كشرط لبدء التفاوض.

ويحمل هذا السيناريو مؤشرات على نجاح الضغط الأمريكي في استمرار موجة التصعيد المرتبطة بالحرب، والتي قد تواجه بتصعيد روسي مضاد لعدم الظهور بمظهر المستسلم. ويمكن تبرير الرغبة الأمريكية في استمرار التصعيد من أجل تحقيق المزيد من المكاسب المرتبطة بتعزيز الاعتماد الأوروبي على الولايات المتحدة، واستنزاف روسيا كخصم تاريخي، والتدليل على استمرار قيادة واشنطن للعالم بهدف ردع الصين.

إلا أن مسألة الاستنزاف التي يقوم عليها السيناريو لن تطال روسيا وحدها لكنها ستطال الدول الأوروبية أيضًا التي ستواجه موجات هائلة من اللاجئين، وتوسعًا في أعداد المسلحين، وتهيئة الأوضاع لاتساع نطاق الجريمة المنظمة.. وغيرها؛ كما أن التداعيات ستنصرف إلى كافة دول العالم بتداعيات مركبة قد تمتد آثارها لسنوات.

السيناريو الثالث: تقسيم أوكرانيا:

يرتكز هذا السيناريو على فشل المفاوضات في الوصول لصيغة توافقية بين الغرب وروسيا، سيما بعد إحكام روسيا لسيطرتها التامة على الشرق الأوكراني ومحاولتها السيطرة على الموانئ الجنوبية. واستنادًا إلى هذه الرؤية سيتم التعامل مع المناطق المستقطعة من أوكرانيا كجزء تابع للإدارة الروسية، لضمان السيطرة الكاملة على شرق أوكرانيا؛ وتدشين ممر بري من روسيا إلى شبه جزيرة القرم. وبهذا، ستكون روسيا قد حققت الأهداف الاستراتيجية للعملية العسكرية.

أما ما يتعلق بأوكرانيا، ستصبح – وفق هذا السيناريو – دولة هشة ومفككة، ومعرضة لمزيد من العسكرة ومرشحة لمزيد من التقسيم في المستقبل. وبالتالي، قد تتحول أوكرانيا لمستنقع طويل الأمد على الساحة الأوروبية بطريقة ستؤدي لإنهاك القارة العجوز وإخضاعها بشكل أكبر للهيمنة الأمريكية. ومن جانبها، فإن الانتصار الروسي وفق هذا المنظور يمثل إحراجًا واضحًا لصورة واشنطن ومكانتها، الأمر الذي قد يستدعي رد فعل أمريكيًا قويًا على التجاوز الروسي؛ تتمثل أبرز ملامحه في كونه عملية أمريكيةلا حربًا طويلة المدى؛ الغرض منها دعائي (على شاكلة الضربة النووية الدعائية في هيروشيما ونجازاكي) وليس الاشتباك العسكري المباشر؛ وكنتيجة لطبيعتها الدعائية قد تكون مفاجئة ومباغتة وفي ساحة غير تقليدية.

واستنادًا إلى ذلك، ستواجه الدول التي تتبنى الحياد تجاه الحرب مزيدًا من الضغوط من أجل الانضمام للمعسكر الغربي بقيادة واشنطن.

في الأخير، لم تكن مائة يوم من الحرب الروسية الأوكرانية كافية لترجيح كفة روسيا على حساب أوكرانيا بشكل تام، رغم أن مجمل التوقعات كانت تصب في اتجاه الحسم الروسي السريع والمبكر، ومع ذلك فقد كانت الأيام المنصرمة من عمر تلك الحرب كفيلة بتغيير حسابات القوى المنخرطة بشكل مباشر أو غير مباشر أو حتى تلك التي امتدت تأثيراتها إليها. إذ جاءت الحرب في سياق عالمي مربك ومعقد في ظل مساعي المجتمع الدولي للتعافي من تأثيرات جائحة كورونا لتضفي مزيدًا من التأزم المصحوب بالترقب بشأن ما يمكن أن تنتهي إليه واحدة من أشد الأزمات التي مر بها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة.

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بمسار الحركة المستقبلية لتلك الحرب، إلا أن القاسم المشترك في كافة التوقعات يُشير لأن 24 فبراير سيكون له ما قبله وما بعده، مما يجعل العالم أمام تحولات كبرى ظهر بعضها خلال المائة يوم الأولى من الحرب، كما ستتبلور باقي تلك التحولات خلال السنوات القادمة. وعلى المدى القصير ووفقًا للتحولات الميدانية والسياسية المصاحبة للمشهد، فقد طرح الإصدار عددًا من المسارات التي يمكن أن تدور الحرب الروسية الأوكرانية في فلكها، وذلك إما من خلال لجوء الأطراف المتحاربة لعقد هدنة ووقف إطلاق النار، ومن ثم بحث مسارات التفاوض، أو استمرار حرب الاستنزاف وحرب تكسير العظام، وما يستتبعه من إطالة أمد الحرب، كما يتجه التصور الثالث لبحث فرص تفتيت أوكرانيا وتقسيمها عبر احتفاظ موسكو بالمناطق التي سيطرت عليها.

رغم ذلك، تظل كافة السيناريوهات متاحة، ويصعب الجزم أو ترجيح أيي سيناريو على حساب الآخر، خاصة في ظل المتغيرات المتسارعة والتحولات التي تشهدها ساحة الحرب، وميدان الدبلوماسية، وسلاح العقوبات.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ecss.com.eg

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies